

الاستمرار في إصدار تقرير التنمية البشرية الوطني

تصدر وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبدعم من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تقارير التنمية البشرية الوطنية، والتي يقوم بإعدادها فرق عمل متخصصة ومحايدة. وقد صدر تقرير التنمية البشرية الوطني الأول في عام 1998 متضمناً تحليلاً لمختلف مجالات التنمية البشرية وأوضاعها في اليمن، بينما صدر تقرير التنمية البشرية الثاني للفترة 2001/2000 متناولاً موضوع المجتمع المدني باعتباره أحد المؤشرات الهامة في التحول الديمقراطي الذي يعيشه اليمن ومنهجاً للشراكة الثلاثية في التنمية بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

ويأتي تقرير التنمية البشرية الوطني الثالث بعنوان "المعرفة: الثقافة والتعليم والمعلوماتية"، استجابة للتحديات التي تواجهها التنمية البشرية في اليمن وتفاعلاً مع التطورات الإقليمية والعالمية في توظيف المعرفة لخدمة التنمية البشرية، في ظل صراع دولي للتحكم والسيطرة عليها، وما يتمخض عنه من تغيرات وتأثيرات جذرية على المفاهيم والقيم الإنسانية ومجالات التعاون الدولي.

محتويات التقرير

يتضمن تقرير التنمية البشرية الوطني الثالث ستة فصول تغطي تبعاً للنمو الاقتصادي ومرتكزات التنمية البشرية الجديدة، الثقافة وقضايا التنمية البشرية، السياسات الثقافية ومؤسساتها، التعليم العام، التعليم الفني والعالي، وأخيراً المعلوماتية والإعلام. وينقسم **الفصل الأول** إلى ثلاثة أقسام، يتناول الأول المعرفة كأساس للتنمية البشرية في اليمن وما تخلقه من فرص لتنمية قدرات الناس وتوسيع خياراتهم وتمكينهم من تحقيق رغباتهم في الحرية والعدالة والكرامة، خاصة بعد أن اكتسبت المعرفة أهمية متزايدة بفعل التطورات المتسارعة في تقنية الاتصال والمعلوماتية، وتركز الاستثمار بشكل أكثر في البحث والتطوير وتكوين الكفاءات والبنى الأساسية للمعرفة. وقد حظيت المعرفة باهتمام تقارير التنمية البشرية الدولية، بدءاً من تقرير التنمية البشرية الدولي لعام 1998 "المعرفة من أجل التنمية"، ومروراً بتقرير عام 2001 بعنوان "توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية". كما اختص تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 حول "نحو إقامة مجتمع المعرفة" موضوعات المعرفة بالدراسة والتحليل، بعد أن استخلص في تقريره الأول لعام 2002 أن النقص في اكتساب المعرفة يمثل أحد أوجه القصور التي تعاني منها الدول العربية.

وتعتمد المعرفة على التعليم أولاً باعتباره المكون الأساسي لاكتساب المعرفة، وعلى الثقافة ثانياً كموجه رئيسي لتوظيفها في سائر النظم، وعلى المعلوماتية ثالثاً وأخيراً حيث أصبح الاستثمار فيها يمثل أحد عوامل الإنتاج. وتتداخل هذه المحاور الثلاثة وتتكامل بصورة دائرية لتشكل منظومة واحدة، تقوم المعلوماتية بالتوصيل والتواصل المعرفي فضلاً عن أدوارها التعليمية والثقافية، في حين يؤدي التعليم إلى عملية التكوين المعرفي إلى جانب أدواره المعلوماتية والثقافية، فيما تباشر الثقافة التأصيل والتنوير بالإضافة إلى أدوارها الإعلامية والتعليمية.

تمثل المعرفة
الأساس لتحقيق
التنمية البشرية بما
تخلقه من فرص
لتنمية قدرات الناس
وتوسيع خياراتهم

تشكل الثقافة مدخلاً
مهماً لعملية التأهيل
والتنوير المعرفي عن
طريق إعادة الاتصال
بالتراث الفكري
للمجتمع على نحو يحفز
التجديد المعرفي



ويتضح التحدي الثقافي في اليمن من انخفاض المستوى الثقافي بوجه عام، وغياب مجتمع التحديث، وارتفاع نسب الأمية، وعدم القدرة على مواجهة اختراقات الثقافة العالمية المتسلحة بتكنولوجيا إعلامية ومعلوماتية متطورة. وتبرز إشكالية التعليم والتعلم في اليمن في ضعف القاعدة التعليمية وفي إنتاج تعليم نوعي يحدث التغيير الثقافي ويتناسب مع احتياجات المجتمع، وهو ضعف مبني على تخلف البنى الثقافية ومنظومة القيم الاجتماعية المؤسسة للمعرفة. أما إشكالية المعلوماتية في اليمن، فإنها تعود إلى تردي أوضاع التعليم والثقافة، وضعف الطلب على المعرفة المعلوماتية وطغيانه على الجانب الترفيهي، وعدم القدرة على خلق وتعميم ثقافة المعلوماتية ونشرها في النظم التعليمية والثقافية والإنتاجية بما يخدم أهداف التنمية البشرية.

لذلك، تتمثل أولويات البناء المعرفي على المستوى الوطني في تنمية الجوانب المعلوماتية والتعليمية والثقافية، وإدخال تقنيات الاتصال والإعلام والمعلوماتية، والولوج في عالم الصناعة الإعلامية والثقافية، وتحديث الوسائل التعليمية، وأخيراً تطوير الأداء الفردي في المجالات المعرفية من خلال التكوين والتأسيس التعليمي والتوصيل والتواصل المعلوماتي والتأهيل والتنوير الثقافي.

ويتناول القسم الثاني من الفصل أشكال الصراع على المعرفة في ظل عالم ينجر نحو العولمة وتحريك التجارة العالمية، وتشكل نظام دولي أحادي القطبية، ونقشي ظاهرة الإرهاب الدولي التي أصبحت تشكل تهديداً صارخاً للسلام العالمي والأمن الاقتصادي والاجتماعي لشعوب العالم أجمع، وما ينجم عن تلك الظواهر من تأثيرات سلبية مباشرة على المنطقة العربية وعلى اليمن بوجه الخصوص، بما في ذلك توجيه الموارد بعيداً عن التنمية.

ويبرز هذا القسم أيضاً مبادرات الإصلاح في المنطقة العربية وفي مقدمتها المبادرة الأمريكية المعروفة بمبادرة الشرق الأوسط الكبير الداعية إلى إصلاحات ديمقراطية في دول المنطقة ومكافحة الفساد، وتطوير القطاع الخاص والمجتمع المدني ليكونا القوة الدافعة للإصلاح الحقيقي. وقد انعقد مؤتمر "قضايا الإصلاح العربي" في مدينة الإسكندرية في مارس 2004 والذي ركز على قضايا الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في العالم العربي، مع إيلاء قضايا المعرفة والتعليم والثقافة الأولوية وكذلك القضاء على منابع التطرف الديني وإدماج ثقافة الديمقراطية في مناهج التعليم وفي الإعلام وتغيير النظرة السياسية والاجتماعية إلى المرأة. كما شهد عام 2004، انعقاد كل من القمة العربية في مايو ولقاء منتدى المستقبل الذي أطلقه الرئيس الأمريكي في يونيو بمشاركة مجموعة الثماني وزعماء سبع دول من المنطقة منها اليمن، والذي ناقش تطبيق الإصلاحات ودعم جهود تعزيز الديمقراطية والمشاركة المدنية وسيادة القانون وحقوق الإنسان. وأمام هذه المبادرات، أكد اليمن على ضرورة الإصلاحات شريطة أن تنبع من الداخل وأن لا تفرض من الخارج، مع ضرورة تلازم الإصلاحات مع تحقيق السلام الشامل والعدل في المنطقة وإنهاء الاحتلال للعراق ودعم برامج التنمية ومكافحة الفقر.

استهدفت مبادرات
الإصلاح تعزيز
الديمقراطية ومكافحة
الفساد وتطوير القطاع
الخاص والمجتمع
المدني



انفرد اليمن بمعالجة
ظاهرة الإرهاب باتباع
أسلوب الحوار والإقناع
إزاء المتورطين في
الأعمال الإرهابية

وقد عانى اليمن من مناخ الإرهاب قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 بفترة طويلة، وجعل القضاء عليه هدفاً لسياساته. كما اتخذت الحكومة قراراً استراتيجياً بدمج التعليم الديني في التعليم الموحد منذ عام 2001، فضلاً عن تبني مبدأ الحوار وأسلوب الإقناع في مكافحة الإرهاب والمتورطين في الأعمال الإرهابية.

وأخيراً، يتناول القسم الثالث من الفصل الأول كل من النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في اليمن، موضحاً أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد حقق متوسط نمو 3.31% خلال الفترة 2000-2003 والذي أدى إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 481 دولار في عام 2000 إلى 553 دولار في عام 2003. أما على مستوى القطاعات السلعية بما فيها النفط الخام، فقد بلغ متوسط النمو 2.7% خلال الفترة 2003-01، لتتخفف أهميتها النسبية في تركيب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 50.6% في عام 2000 إلى 48.5% في عام 2003، مع تراجع الأهمية النسبية للصناعات الاستخراجية شاملة النفط من 15.5% إلى 14%. ويتبين كذلك معاناة الصناعات التحويلية، وهو القطاع الذي يعول عليه في تشغيل العمالة ونقل التكنولوجيا وأساليب الإنتاج الحديثة. ويعكس حال القطاعات السلعية، شهدت القطاعات الخدمية نمواً متزايداً بلغ في المتوسط 6.5%، مع ارتفاع أهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 29.7% في عام 2000 إلى 31.3% في عام 2003. وقد أدى تزايد الاستهلاك بمتوسط 16% إلى مزاحمة الادخار ومن ثم الاستثمار اللذين حققا نمواً سالباً قدره 29.1% و17.2% على التوالي في عام 2003، في حين استمر الموقف الإيجابي لميزان المدفوعات خلال الفترة 2003-01.

وأمام تواضع النمو الاقتصادي، أخذت قيمة دليل التنمية البشرية في اليمن بالتحسن ببطء، لترتفع من 0.475 في عام 2000 إلى 0.486 في عام 2003، ولتعكس بذلك التحسن في دليل العمر المتوقع عند الولادة مقابل تراجع دليل الدخل الذي انخفض من 0.365 إلى 0.353 وتراجع دليل التحصيل العلمي الذي انخفض من 0.482 إلى 0.477 خلال الفترة نفسها. ويعود التحسن في دليل العمر إلى توسع التغطية الجغرافية للخدمات الصحية من 50% في عام 2000 إلى 58.2% في عام 2003، مع تحسن مجموعة المؤشرات المتعلقة بالوضع الغذائي للأم والطفل وانخفاض الإصابة بالأمراض المعدية. كذلك، ارتفع دليل تنمية النوع الاجتماعي من 0.428 إلى 0.431 خلال الفترة نفسها، والذي يعكس استمرار التفاوت بين الجنسين وخاصة في التحصيل العلمي. أما دليل تمكين النوع الاجتماعي، فقد أظهر تراجعاً من 0.129 إلى 0.118 نتيجة انخفاض التمثيل البرلماني إلى أقل من نصف قيمته المحققة في عام 2000.

وتظهر التقديرات كذلك تباين دليل التنمية البشرية على مستوى المحافظات، ليتراوح بين 0.623 في عدن و0.364 في ذمار. كما تبين تمكن ثمان محافظات من تحقيق دليل للتنمية البشرية يتجاوز 0.500 في عام 2003، هي عدن وأمانة العاصمة وحضرموت وأبين ومأرب ولحج وتعز وشبوة. وتراوحت قيمة الدليل في بقية المحافظات بين 0.494 في المهرة و0.364 في ذمار، مما يعزز المطالبة بمزيد من توجه الدولة نحو اللامركزية والسلطة المحلية وإيلاء المحافظات الأقل تنمية أهمية أكبر لتقليص التفاوت فيها وفيما بينها.

استمر دليل التنمية
البشرية في التحسن
ببطء، مع اتجاهات
متباينة لكل من دليل
تنمية النوع الاجتماعي
وتمكين النوع
الاجتماعي



وأدى تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي وتوجيه الإنفاق العام نحو المجالات التي يبرز فيها قصور التنمية البشرية إلى تحسن دليل الفقر البشري من 47 في عام 2000 إلى 44 في عام 2003، نتيجة زيادة نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صحية ومياه مأمونة من 50% و36% على التوالي في عام 2000 إلى 58% و48% في عام 2003، مع انخفاض معدل الأمية بشكل ملحوظ من 54.8% إلى 52.6% خلال الفترة نفسها.

ويتعرض **الفصل الثاني** إلى موضوع الثقافة وقضايا التنمية البشرية، وإشكاليات الواقع الثقافي في اليمن وسبل المعالجة لتحقيق التنمية البشرية. فمذ تحقيق الوحدة اليمنية، أخذت وتيرة التحديث منحىً متسارعاً مع تطور وسائل الاتصال والمعلوماتية والتحول نحو مجتمع المعرفة والعولمة الثقافية. ومع ذلك، مازال الواقع الثقافي يحمل الكثير من القيود ومعوقات عملية التغيير واكتساب المعرفة وتوطين التكنولوجيا وتوظيفها في تحقيق التنمية البشرية. ويتطلب التغيير الثقافي والتجديد المعرفي جهوداً فكرية وسياسية واجتماعية واقتصادية متكاملة، تبدأ بنقد الثقافة السائدة وفرز العناصر المعوقة فيها، ومن ثم تحفيز العناصر الفاعلة فيها وتعزيز التراث الثقافي الناقد والمجدد للبنى الثقافية والمعرفية. وتشمل إشكاليات الواقع الثقافي الجانب الفكري الذي ارتبط بنشاط التنوير ومحاولات الاجتهاد والتجديد التي بدأتها حركة الإصلاح الديني والفقه في اليمن، وأزمة التكوين السياسي الحديث وتراكم تراث الاستبداد، ومحاولة الانفصال في صيف 1994 التي أسهمت في تأخير اكتمال تجربة التحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ورغم بروز جهود فردية لشخصيات تنويرية ونخب مثقفة حاولت متابعة الخط التنويري مثل إعادة إصدار مجلة الحكمة باسم إتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين في عام 1971، وظهور العديد من المجالات الفكرية والثقافية مثل مجلة الكلمة والثقافة الجديدة واليمن الجديد والإكليل التي أسهمت جميعاً في التجديد الثقافي والفكري، فقد كان التحول الأكبر بروزاً هو تخفيف العزلة بين المناطق اليمنية وتنامي دائرة التفاعل والحراك الاجتماعي بين الجماعات المحلية وبين الأفراد على أسس تعتمد معايير المشاركة في العمل والإنتاج والتنمية.

وقد أدى عدم ترسخ وتأصيل حركة التنوير الفكري التي شهدتها اليمن في عقد الثلاثينات إلى صراعات وصدامات أيديولوجية وسياسية وعسكرية، كرسّت ثقافة الاستبداد وتقييد حركة الفكر والعمل السياسي والحزبي وإعادة إنتاج الأفكار القومية والاشتراكية والأصولية الإسلامية. ورغم ظهور نظامين وطنيين في الشمال والجنوب في ستينات القرن العشرين، إلا أن الصراع السياسي والأيدلوجي بينهما في ظل الحرب الباردة، أعاقحت إحداث تغيير ثقافي وحضاري حقيقي وبناء الدولة والإنسان والمجتمع في كل منهما. وجاء قرار الوحدة في مايو 1990 مقرونًا بإعلان التعددية السياسية والحزبية، وإطلاق الحريات السياسية وإشاعة الديمقراطية، وتوحيد وإعادة تنظيم المؤسسات الإعلامية. ورغم الإقرار المبكر للخطة الشاملة للثقافة اليمنية في عام 1990، إلا أن النخب الفكرية إلتهت بالبعد السياسي المرتبط بقضايا

تساهم الثقافة في تنمية المعرفة وتحقيق التنمية البشرية عن طريق الربط المؤسسي بين مكوناتها الداخلية وتكاملها مع النظم المعرفية الأخرى



السلطة وتقاسم المناصب، وأهملت البعد الثقافي والفكري في الخطاب والممارسة الديمقراطية، مما أدى إلى ضمور فكرة التنمية الثقافية مقابل بروز السجال السياسي بين مؤسسات السلطة وأحزاب المعارضة. وأدى التباين في الرؤى والمرجعيات الفكرية إلى التأثير على طبيعة التوجهات الثقافية الرسمية وغير الرسمية، وإلى خلق صراعات حزبية وسياسية وصلت إلى صدام عسكري ومحاولة انفصال فاشلة في صيف عام 1994، ولتعود بذلك لغة القوة والعنف وتشويه التجربة الديمقراطية التي واكبت إنشاء دولة الوحدة.

وصاحب هذا الوضع، تراخي مؤسسات الدولة وتردي الوضع الاقتصادي إلى حدّ الأزمة، وترهل العوامل المعرفية والفكرية والوسائط الثقافية، مما دفع الدولة إلى تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري في عام 1995 في سعيها لتجاوز الأزمة والتحول نحو اقتصاد السوق، ومعالجة قضايا التنمية البشرية والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنوع الثقافي، ومحاربة التطرف والإرهاب وتعزيز توجهات الحوار والتسامح والمعرفة والمعلوماتية.

وقد حالت الآثار المتركمة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية دون دعم وتعزيز الأنشطة الثقافية والفكرية ومرتكزاتها. كما طال هذا الوهن المؤسسات الاجتماعية والسياسية ومنظمات المجتمع المدني والأهلي والقطاع الخاص، وحدت من إمكانية قيامها بأدوارها التنموية في مجال المعرفة بأبعادها الثقافية والتعليمية والمعلوماتية.

ويتصف الواقع الثقافي في اليمن باستمرار الجانب السلبي في الثقافة التقليدية المتمثل باستمرار تداخل دور القبيلة بأعرافها وقيمها مع دور الدولة، باعتبارها مراجع بديلة أو مساعدة للمؤسسات الرسمية في الاتصال مع أفراد المجتمعات المحلية، في الوقت الذي تتطلب فيه التنمية البشرية سيادة الدولة وبلورة قيم المواطنة والقيم المؤسسية والمدنية والاجتماعية. ويعيش اليمن اليوم مرحلة انتقال بين خطاب سياسي حديث وممارسة اجتماعية تقليدية، مما يضعف الممارسة الديمقراطية. ويخضع النشاط الثقافي والفكري والفني للهيمنة السياسية، وسيطرة السلطة على أدوات الثقافة في المطبوعات ووسائل الإعلام والاتصال، وبالتالي يقلص شيوع قيم الحرية والإبداع ويحدّ من فاعلية الثقافة ودورها في التغيير وتحقيق التنمية البشرية.

ويتصف الواقع الثقافي في اليمن كذلك بقصور دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية، والتي تتضح من خلال محدودية إمكانيات الأسرة اليمنية وتدني أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وافتقار المرأة اليمنية على وجه الخصوص إلى الإمكانيات والمهارات المعرفية التي تؤهلها لأداء أدوارها المجتمعية. وتتجلى أوجه القصور كذلك، بابتعاد المسجد عن أداء الأدوار الإرشادية والتربوية والثقافية، وغرس القيم الأخلاقية ونشر ثقافة التسامح والحوار، رغم جهود الدولة والمجتمع في بناء مزيد من المساجد حتى تجاوز عددها عشرات الآلاف. وقد أدى تنامي أعداد الطلاب بصورة اضطرادية خلال السنوات الماضية وعدم قدرة النظام التعليمي على استيعابهم إلى عجز المدرسة عن أداء وظائفها التعليمية والتربوية بالنحو المطلوب، وبعيداً عن إعداد التلاميذ على أسس ثقافية وتربوية تساهم في بناء الشخصية واستيعاب المعارف وتقنيات المعرفة والمعلوماتية. كذلك، رغم حرص الأحزاب السياسية على تضمين المعرفة في أدبياتها

تشكل المساجد منظومة
تربوية متكاملة يتجاوز
دورها تادية الشعائر
الدينية إلى ممارسة
أدوار تربوية ونشر
ثقافة التسامح والتعاون
والحوار



وبرامجها السياسية، إلا أن واقع الممارسة يدل بشكل عام على قصور اهتمامها بقضايا المعرفة ورفعها إلى مستوى المشروع الوطني. وينطبق الأمر ذاته على منظمات المجتمع المدني التي تنتشط معظمها وموسمياً في المجال الرعائي والإحساني، بعيداً عن العمل الاجتماعي التنموي بمفهومه الشامل. كما يبرز الضعف في محدودية النشاط الثقافي للأندية الرياضية والثقافية وعدم وجود أندية للنساء تلائم ظروفهن واحتياجاتهن.

ويظل القات ظاهرة اجتماعية مثيرة للجدل مع تحوّلها إلى ثقافة متميزة بعينها، حيث تحددت العلاقات والصلات الاجتماعية في ضوء تجمعات مجالس القات، حتى أضحت تلك المجالس بديلاً للمراكز الثقافية والمؤسسات التربوية وأماكن الترفيه وفضاءات التواصل.

وأظهرت معالم الثقافة وواقعها في اليمن عدم إمكانية تحقيق التنمية البشرية ما لم يتم إدخال تغييرات جذرية في البناء الاجتماعي والثقافي وتبني نظم وأساليب إدارة حديثة، وبناء أطر وأنساق تنظيمية مدنية جديدة وقيادات مدربة. ويتطلب تعزيز الثقافة تجديد الإطار المرجعي الثقافي لبناء المستقبل، وخلق القدرة والرغبة والاستعداد لقبول عمليات التحديث والتنمية، وإيجاد الإدارة الفاعلة ذات النظرة الشاملة والطموحة، علاوة على إدماج المثقفين في مختلف دوائر صنع القرار، وتوسيع منابر النشاط الثقافي، وزيادة مخصصات الإنفاق على المعرفة، ودعم الأنشطة والفعاليات الفردية والمؤسسية غير الحكومية. كما يجب قراءة العولمة بلغة الفهم والنخبص والقدرة على تحويل آفاقها ومجالاتها إلى إمكانيات وممارسات فعلية، وإيجاد خطاب ثقافي مستنير قادر على التفاعل الخلاق مع متغيرات العصر المتسارعة، فضلاً عن إيجاد بيئة ثقافية تلنزم الاعتدال وتتفاعل بحكمة مع معطيات الأصالة والمعاصرة. ويتطلب الأمر كذلك تصحيح المسار الفقهي وتشجيع الاجتهاد الديني وزيادة التواصل الثقافي مع المحيط العربي والإسلامي، واعتماد قراءة جديدة للتاريخ والتراث تعتمد منهج علمي قادر على تبيين الحقائق، وتأسيس وترسيخ قواعد الحوار والقبول بالآخر، ونبذ التعصب والتطرف في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية والدينية والفكرية، ومكافحة ظاهرة حمل السلاح والتأثر.

ويتطلب تعزيز الثقافة وتجديد إطارها المرجعي أيضاً إيلاء قضايا المرأة والنوع الاجتماعي مزيداً من الدعم والاهتمام، بعد أن أدت الجهود السابقة إلى تحولات ملحوظة في واقع المرأة اليمنية، سواء من حيث التشريعات والقوانين المتعلقة بقضايا المرأة، أو من حيث سياسات الأمومة والطفولة والسكان، فضلاً عن إعادة تشكيل اللجنة الوطنية للمرأة في عام 1999 وإعادة تشكيل المجلس الأعلى للأمومة والطفولة في عام 2001 وإدماج قضايا المرأة والنوع الاجتماعي في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإستراتيجية التخفيف من الفقر. كما صادقت الحكومة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة وتمكينها. غير أن استمرار حصر أدوار المرأة في وظائف الإنجاب والعمل المنزلي وعدم استغلال قدراتها في حقول العلم والإنتاج، يحدّان من إمكانية استفادة المرأة من تلك التشريعات والقوانين والسياسات التي عدّلت لمصلحتها. وبالتالي، فإن الأثر الحقيقي لواقع المرأة اليمنية وفعاليتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية مازال محدوداً.

يتطلب تحقيق التنمية البشرية التأسيس لثقافة التنمية البشرية في وعي الأفراد والجماعات وخلق الاستعداد لقبول التحديث والتنمية

تواجه المرأة اليمنية إشكاليات تحد من دورها ومساهمتها المجتمعية بصفة عامة والثقافية على وجه الخصوص، ومنها تخطيط الأدوار والتحكم في الموارد الاقتصادية



ويستعرض **الفصل الثالث** السياسات الثقافية في اليمن، وواقع مؤسساته الثقافية الرسمية والأهلية، وحركة الإنتاج والتراث والموروث الثقافي والفني والأدبي والفكري. ويوضح الفصل أن السياسات الثقافية لم تحظ -وحتى وقت قريب- بالاهتمام اللازم مما نتج عنه قصور واضح في إدارة العمل الثقافي ومؤسساته وفعالياته. وظهر غياب السياسة الثقافية واضحاً على واقع النشاط الثقافي الذي تمثل في أعمال مجتزأة، لا تراعي الاحتياجات الثقافية للمجتمع ولا تساعد على تحقيق التنمية الثقافية بمفهومها الشامل.

تركز الخطة الشاملة
للثقافة اليمنية على أن
الثقافة حق أساسي من
حقوق المواطن تعمل
المؤسسات الثقافية على
تحقيقها

وتعود أول خطة شاملة للثقافة اليمنية إلى عام 1990 حين تشكلت لجنة من وزارتي الثقافة في الشطرين السابقين كتعبير عن الرغبة في جمع الشتات. واستوعبت الخطة في طياتها ظروف قيام الوحدة وطموحاتها وأهدافها، ووضعت مجموعة من الأسس تؤكد أن الثقافة حق من حقوق المواطن، وأن على الدولة توفير فرص الثقافة للجميع وبناء الشخصية الوطنية وإصدار التشريعات التي تكفل حرية الإبداع وحماية المبدعين.

وأفردت الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2005-01) مجموعة أهداف وسياسات لقطاع الثقافة، تدعو إلى تطوير المؤسسات لتحقيق اختراقات ثقافية، تنقل الثقافة من هامش التنمية إلى عنصر يحرك عملية التنمية ومجال للإبداع والإنتاج وجذب الاستثمار وخلق فرص عمل وبوابة من بوابات التواصل مع العالم المعاصر. وتحقيقاً لأهداف الخطة الخمسية الثانية وغايات الرؤية الاستراتيجية لليمن 2025، أعدت وزارة الثقافة في عام 2003 مشروع الاستراتيجية الوطنية للثقافة الذي اقترح عقد مؤتمر وطني لمناقشة أهداف السياسة الثقافية وتحقيق إجماع حول أولويات الإصلاح والتعاون والتنسيق. ولعل من أبرز الفعاليات التي شهدتها اليمن خلال الفترة اختيار صنعاء عاصمة للثقافة العربية لعام 2004. وقد جاء هذا الاختيار لما تتميز به صنعاء من تنوع حضاري ومعماري ومساجد وأسوار وقلاع وأسواق تراثية قديمة. وقد تسارع استكمال البنية التحتية لعدد من المدن التاريخية، وإنشاء صندوق التنمية الثقافية لحماية الآثار والمخطوطات وتنشيط الإبداع الفني، واستكمال تطوير المتحف الوطني وعدد من المتاحف الأخرى.

وضمن الإطار المؤسسي، تشهد وزارة الثقافة والسياحة تشابكاً في المهام مع بعض الهيئات الثقافية العامة ومع وزارات ومؤسسات أخرى، مما أربك دورها وأخل بعلاقتها مع المؤسسات التي تشرف عليها. وقد دعت الإستراتيجية الوطنية للثقافة إلى إجراء إصلاحات مؤسسية، بعد أن تبين أن الوزارة والهيئات التابعة لها تعاني من تضخم وظيفي مع افتقارها إلى الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة العمل الثقافي. وتتركز المنشآت الثقافية في عواصم المحافظات إجمالاً، مع خلو بعضها من أي منشأة ثقافية مثل مأرب وصنعاء. وتفتقر المتاحف - باستثناء المتحف الوطني - لوسائل الحفظ والعرض، ولا يعكس عدد المخطوطات حجم ما يمتلكه اليمن من كنوز المؤلفات وعلوم المعرفة. كما تعاني المكتبات العامة من محدودية الكتب لديها، ولا توجد منشآت ثقافية استثمارية للقطاع الخاص بالمعنى الحقيقي لعدم وجود خبرة ولا بنية تحتية مشجعة للاستثمار.

يعتمد تطور ونماء
القطاع الخاص على
إسهاماته في التنمية
الثقافية



وفي جانب الإنتاج الثقافي، لا يزال الكتاب أهم وسائل نشر الثقافة والمعرفة في اليمن. ورغم تنامي عدد الكتب المودعة خلال السنوات الأخيرة والذي بلغ 1,405 كتاب خلال الفترة 2000-2003 يؤكد أن تأليف الكتاب مازال متدن جداً، علاوة على أن الكتب الأدبية تأتي في المرتبة الأولى (41%) يليها العلوم الإنسانية (18%) فالكتب الدينية (16%). ويأتي اليمن في آخر قائمة الترجمة في الوطن العربي قبل الصومال وجيبوتي، حيث تمت ترجمة 12 كتاباً فقط خلال الفترة نفسها.

ويزخر اليمن بموروث ثقافي واسع سواء كان موروثاً شعبياً شفهيّاً مثل المعارف التقليدية أو علم الفلك والملاحة وغيرها، والذي يعد جزءاً من نسيج المجتمع اليمني ومجالاً واسعاً لإبراز التنوع الثقافي. ويواجه هذا التراث الثقافي تحديات داخلية تتمثل في الجهل بقيمته الثقافية والتنمية، إذ غالباً ما تتعرض المواقع الأثرية للإهمال والعبث والتدمير، مما يفقد اليمن فرصة استغلال السياحة الثقافية. كذلك، يفقد التراث غير المادي مثل الموسيقى والحرف اليدوية إلى المؤسسات التي تعنى به مما يجعله عرضة للاندثار. وقد قامت الهيئة العامة للآثار والمتاحف بترميم عدد من المتاحف وبناء عدد آخر. ويعمل في التنقيب عن الآثار عدد قليل من البعثات الأجنبية، ولما تشارك فرق وطنية في أعمال التنقيب بنحو مستقل أو بمشاركة البعثات. وتقوم الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية بتنفيذ مشاريع ترميم الأبنية وتطوير البنية التحتية لعدد من المدن التاريخية مثل مدينتي صنعاء وشبام (حضر موت) وزبيد وجبله.

وتتعرض المخطوطات الأثرية لأعمال التهريب أو الإهمال والإتلاف، أو تبقى سجينة الخزائن والمكتبات الشخصية. وتضم إدارة المخطوطات في صنعاء مجموعة من الرقائق القرآنية تعود إلى القرون الهجرية الثلاثة الأولى قوامها 15,000 قطعة. كما تواجه الحرف اليدوية تحديات أساسية نتيجة الاستيراد العشوائي للمصنوعات المثيلة، وعدم قدرة السوق المحلية على منافستها وانحسار أعداد العاملين في هذه الحرف. كذلك تتعرض الموسيقى التقليدية للخطر نتيجة الإنتاج والتسويق الواسع للموسيقى الحديثة وتراجع الاهتمام بالموسيقى الشعبية والتقليدية، فضلاً عن ضعف التشجيع الرسمي لها وغياب حقوق الملكية. وفي ظل غياب أي مشروع وطني للاهتمام بالمعارف التقليدية والموروث الشعبي الشفهي، تصبح هذه المجالات الواسعة من التنوع الثقافي عرضة هي الأخرى للاندثار مع مرور الزمن.

ويأتي الشعر اليمني في مقدمة الإنتاج الأدبي، ويضاهي مثيله في البلدان العربية من حيث الكم والنوعية، وبلغ بعضه العالمية. ومع بداية الستينيات، حدثت نقلة نوعية للقصة القصيرة في مضمونها ومستواها الفني وزاد إنتاجها واتسع انتشارها. أما الإنتاج الروائي، فعمره قصير فضلاً عن محدوديته. وشهد المسرح انحساراً وتراجعاً بعد مرحلة ازدهار حتى الثمانينيات. ويغيب الإنتاج السينمائي كلية، إذ لم تتمكن المؤسسة العامة للسينما والمسرح من تنمية هذه الأنشطة نتيجة شح الموارد والأوضاع غير المشجعة للاستثمار فيها مع وجود الفضائيات ووسائل الترفيه الأخرى. ويعيق تطور الفن التشكيلي محدودية صالات العرض والأمية الفنية، بسبب ضعف الاهتمام بمادة التربية الفنية في المنهج المدرسي وعدم وجود تخصصات ذات علاقة على مستوى المعاهد أو الكليات.

يؤثر غياب مؤسسة متخصصة بالترجمة على الواقع الثقافي والمعرفي في اليمن

أدى غياب السياسات الثقافية المتكاملة مع سياسات وخطط التنمية في اليمن إلى تهميش دور الثقافة في عملية التنمية



لا تكون التنمية ناجحة من غير جهود التربية والتعليم في تنمية الموارد البشرية، كما لا يكون التعليم على خير صورة دون التنمية الشاملة

ويتمحور **الفصل الرابع** من التقرير حول التعليم العام في اليمن وفلسفته التربوية وبنيته الهيكلية ومؤشراته وقضاياها الأساسية. وينطلق الفصل من حقيقة أمر خضوع المواطن بأفكاره واتجاهاته وقيمه لتأثيرات العولمة وما يشهده العصر من ثورة معرفية ومعلوماتية غير مسبوقه، مما يتطلب قيام نظام التربية والتعليم ببذل الجهود لصياغة الإنسان الجديد بألية توائم بين مقتضيات المعاصرة ومتطلبات الأصالة.

ورغم ما تحقق من نمو تعليمي أفقياً وعمودياً خلال العقد المنصرم، إلا أن التحسن الكمي ما زال غير كافٍ نتيجة ارتفاع معدل الأمية واستمرار وجود نسبة كبيرة من الفئات العمرية المناظرة خارج نظام التعليم، فضلاً عن عدم ملائمة مخرجات التعليم من حيث الكم والنوع على حدٍ سواء لمتطلبات التنمية وتحديات العصر. وتعود هذه الاختلالات الهيكلية المتركمة مع مرور الزمن، إلى عدم وضوح الفلسفة التربوية وقصورها عن توجيه مسارات التعليم وتحديد أولويات تطويره.

وعليه، فإن من الأهمية بمكان تحديث قانون التعليم وتفعيله من خلال ما تمّ اعتماده مؤخراً من استراتيجيات قطاعية شملت كافة مسارات نظام التعليم والتدريب، ضمن رؤية استراتيجية عامة ترسم لتلك الاستراتيجيات الملامح العامة لعملية الإصلاح، وتحدّد لها أولوياتها وتنسق فيما بينها لتنسجم مع السياسة العامة للدولة ومتطلبات التنمية الحالية والمستقبلية.

وينقسم سلم التعليم العام إلى مرحلتين، أساسية و ثانوية. ويسمح هذا السلم بتوجيه خريجي التعليم الثانوي بفرعيه العلمي والأدبي للالتحاق بالجامعات والمعاهد الفنية دون تجسير التعليم الفني مع التعليم الجامعي. وطالما أن مستجدات العصر تستدعي التركيز على روافد التعليم الفني والعلمي، فلا بد من تبني مفهوم الشجرة التعليمية المتكاملة لاستيعاب مضامين الفلسفة التربوية والسماح بليوننة الحركة أفقياً ورأسياً بين فروع التعليم ضمن معايير تضمن الكفاءة الداخلية والخارجية.

وقد شكل الإنفاق على التعليم 17.2% من الإنفاق العام و6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2003، نال التعليم العام 80.2% منه والتعليم الفني 3.2% والتعليم العالي 16.6%. ورغم تجاوز هذه النسب المعدلات العالمية التي أوصت بها اليونسكو، إلا أنه يعيبها استئثار الإنفاق الجاري على 95% منه، وتبقى نسبة متواضعة لمواجهة الإنفاق الاستثماري.

ويولي الفصل الرابع الأهمية وتحدياتها أهمية خاصة، فهي السبب والنتيجة لكثير من المشاكل الاقتصادية والسكانية والصحية والبيئية التي يعاني منها اليمن، فضلاً عن أنها سبب مباشر للفقر وحرمان الفرد من حقوقه الأساسية والمشاركة في شتى أوجه النشاط السياسي والفكري والثقافي. وتقدر الأمية بين السكان 10 سنوات فأكثر بحوالي 55% في الريف و27.3% في الحضر، وبحوالي 47% بحسب مسح صحة الأسرة لعام 2003. وترتفع النسبة بين النساء في الريف لتصل إلى 78.2%. ويخشى أن تستمر هذه النسب على حالها أو تتحسن ببطء في أحسن الأحوال إذا ما استمرت معدلات النمو السكاني المرتفع، وبقاء نسبة كبيرة من الأطفال خارج

يسمح مفهوم الشجرة التعليمية بحرية الحركة بين فروع التعليم وأنواعه

تعد الأمية سبباً أساسياً لتخلف اليمن تنموياً، وإن أي حديث عن خطط وبرامج التنمية يتجنب التصدي لهذه المشكلة لن يعود إلا بالفشل



المدرسة، واستمرار ارتفاع نسب التسرب من التعليم الأساسي. وفي حين تبذل الدولة جهوداً حثيثة للتوسع في التعليم، فإن أنشطة مكافحة الأمية تظل دون المطلوب، مع مشاركة خجولة من المجتمع المدني. فقد تراجعت أعداد مراكز محو الأمية من 795 مركزاً في عام 2001 إلى 722 مركزاً في عام 2003. وبلغ عدد الملتحقين حوالي 112 ألف دارس فقط منهم 97 ألف من الإناث، في الوقت الذي يقدر إجمالي الأميين بأكثر من 5 ملايين نسمة. كذلك، تعاني مراكز محو الأمية من قصور كبير في التمويل ومن إمكانية تحديث برامجها والتوسع فيها، وبالتالي صعوبة تنمية مهارات المرتادين إليها لمواجهة التحديات القائمة. لذلك، لا بد من العمل على الاستيعاب الكامل للأطفال في سن الدراسة، والحدّ من تسربهم، وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار التي أقرت في عام 1998 وإيجاد التمويل والبنى والكادر البشري اللازم لها.

وجدت الدولة اهتمامها بحقوق الطفل بصور القانون رقم 45 لسنة 2002 ليمثل نقلة إجرائية تعنى بحياة الطفل ونموه ومستقبله. وينطلق هذا القانون من بنية تحتية ضعيفة تتمثل في 53 منشأة حكومية فقط تعنى برياض الأطفال و168 منشأة أهلية في عام 2003، مما يحرم الغالبية العظمى من احتياجاتهم التربوية والتنموية المبكرة. وتمتد إشكالية رعاية الطفولة المبكرة أيضاً إلى ضعف الاهتمام بالأطفال الموهوبين والمعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة.

وقد تضاعفت أعداد الملتحقين بنظام التعليم العام إلى 4.3 مليون طالب منهم 1.6 مليون طالبة في عام 2003. ويقدر معدل الالتحاق للسكان في الفئة العمرية الموازية للتعليم العام حوالي 60% فقط، مما يترك حوالي 2.9 مليون خارج المدرسة منهم 1.9 مليون فتاة يمثلن ثلثي الفتيات في هذه الفئة العمرية. وبلغ معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي للفئة العمرية (6-14 سنة) حوالي 64%، والذي يعكس تدني كفاءة الإنفاق على التعليم، فضلاً عن بقاء هدف تحقيق الإلزام أو تعميم التعليم بعيد المنال. ويقدر عدد الأطفال خارج التعليم الأساسي بنحو مليوني طفل منهم 1.4 مليون طفلة يمثلون رافداً من روافد الأمية. ويختل مبدأ تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث بشكل حاد، إذ يبلغ معدل التحاق الذكور 76.5% مقارنة بـ51.2% للإناث.

ويقدر الالتحاق بالتعليم الثانوي بحوالي 39.3% من الفئة العمرية المناظرة (15-17 سنة)، والذي يعد منخفضاً مقارنة بما تحقق في العديد من الدول النامية. وقد ظلت الجهود تركز على مواجهة النمو في أعداد الملتحقين بالتعليم الثانوي دون التمكن من تحسين نوعيته، مما يمثل ضغطاً على مسار التعليم العالي في ظل محدودية البدائل الأخرى. وتشتد الفجوة كذلك بين الذكور والإناث وبين الريف والحضر، إذ يصل معدل التحاق الإناث إلى نصف معدل الذكور البالغ 54%.

وبموازاة النمو في أعداد الطلبة في التعليم الأساسي والثانوي، ازدادت أعداد المباني المدرسية إلى 13,355 مبنى في عام 2003، 75% منها للتعليم الأساسي و23% للتعليم الثانوي و2% مشتركة. ورغم الجهود المبذولة، إلا أن 50% من المباني القائمة بحاجة إلى أعمال ترميم وصيانة أو تحسين في أثاثها ومستلزماتها.

مهما كانت الظروف الكامنة وراء تدني التحاق الفتيات بالتعليم الأساسي، فإنها مازالت الطرف الذي يمكن التضحية بحقه في التعليم



تعاني معظم المدارس من الكثافة الفصلية، كما أن نسبة كبيرة من المعلمين لا تؤدي النصاب اللازم مما يؤثر سلباً على التحصيل

وتعدّ الكفاية الداخلية لمرحلة التعليم الأساسي منخفضة جداً، فقد أظهر تتبع فوج دراسي أن 50% من المقبولين أكملوا تلك المرحلة، 63% للتلاميذ و36% للتلميذات. ورغم تطبيق نظام الفترتين للمبنى المدرسي، فإن معظم المدارس تعاني من ارتفاع الكثافة الفصلية مع تفاوتها بشكل حاد فيما بين المحافظات، إذ تصل إلى 54 تلميذ في أمانة العاصمة وتندني إلى 17 تلميذ في الجوف. ويزداد الأمر سوءاً بتدني مؤشرات الكفاية الخارجية لنظام التعليم العام بوجود مخرجات تعليمية غير قادرة على متابعة التعليم والتدريب أو الحصول على فرص عمل مناسبة أو تترد إلى الأمية. ولا تقف إشكالية التعليم عند هذا الحدّ، بل تتجاوزه لتمثل تحدياً للمجتمع والتنمية في ضوء معطيات العولمة وثورة المعلومات. لذلك، لا بدّ من تفعيل إجراءات تنفيذ الخارطة المدرسية ومعالجة أسباب الرسوب والتسرب وتنويع التعليم الثانوي ورفع كفاءته الخارجية.

ويلعب المعلم دوراً أساسياً في رفع الكفاءة الداخلية والخارجية لنظام التعليم. وقد أشار المسح التربوي لعام 2003/02 أن المعلمون من حملة الثانوية العامة وما دونها يشكلون أكثر من ثلثي إجمالي المعلمين مقابل 29% من خريجي الجامعات أو أصحاب تخصص عال. ويبلغ عدد المعلمات 36,000 يمثلن 17.5% فقط من الإجمالي. كذلك، تعمل نسبة كبيرة من المدارس دون إشراف إداري (33%) مع ندرة عددية ونوعية في كادر التوجيه والإشراف التربوي. ويظل المعلم والإداري والمشرف دون الامكانيات والخبرات التي تمكنهم من مواكبة عمليات التجديد التي تحصل بين تارة وأخرى على المناهج التعليمية وأساليب التدريس والإدارة والتوجيه الحديثة، ناهيك عن اكتظاظ الصفوف والغرف وتواضع الوسائل والتجهيزات وانعدام المختبرات أو التجهيزات التي تسمح بالقيام بأنشطة صفية تطبيقية وحتى القيام بأبسط الأنشطة اللاصفية. وقد أدت تلك الأوضاع وغيرها إلى استمرار الطريقة المعتمدة على التلقين والحفظ والإلقاء، مما يعكس صعوبة إحراز تقدم حقيقي في تطوير الكتب والمناهج والأساليب.

وجاء **الفصل الخامس** من التقرير، ليلقي الضوء على قضايا كل من التعليم الفني والتدريب المهني، والتعليم العالي والبحث العلمي، ومدى استعدادها وجاهزيتها لنقل اليمين من "اقتصاد الموارد" إلى "اقتصاد المعرفة"؛ إذ تبذل الدولة جهوداً لتوسيع دور التدريب المهني والتعليم الفني لدورها في دفع عجلة الاقتصاد وتلبية احتياجات السوق. بيد أن التركيز على التعليم العام في العقدين السابقين قد أدى إلى إحداث فجوة كبيرة بينهما، تمثل في تدني الالتحاق بالتعليم الفني والتدريب المهني مع استمرار النظرة السلبية له. وضمن هذا الإطار، تمّ إنشاء وزارة مستقلة للتعليم الفني والتدريب المهني في عام 2001، وإلحاق كليات المجتمع بالوزارة بدلاً من تبعيتها لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. كما أقرّت الحكومة إستراتيجية التعليم الفني والتدريب المهني مع سعيها لإيجاد تمويل لرفع الطاقة الاستيعابية إلى 15% من مخرجات التعليم الأساسي والثانوي بحلول عام 2012، تصحيحاً للخلل الهيكلي القائم بين العرض والطلب على القوى العاملة، مع مراعاة قضايا النوع الاجتماعي التي ما تزال دون الحدود الدنيا.

أدى التركيز على التعليم العام وفصل التعليم الفني عنه إلى إحداث فجوة كبيرة بينهما



وقد حقق التدريب المهني تطوراً بطيئاً، ووصل عدد المراكز والمعاهد المهنية إلى 39 في عام 2003/02 تضم نحو 8,000 طالب يمثلون أقل من 2% من إجمالي المقبولين بالصف الأول ثانوي. ويتوزع هذا العدد بين 72% في التدريب الصناعي و20% في التجاري و8% في الزراعي. أما التعليم الفني أو التقني، فقد حقق تقدماً أسرع، وبلغ عدد المعاهد الفنية والتقنية 61 معهداً في عام 2004/03، أدت إلى نمو معدلات الالتحاق إلى 5.5% من إجمالي القبول بالتعليم الجامعي في عام 2003/02. وعلاوة على المعاهد والمراكز التي تشرف عليها الوزارة، يقدم 51 معهداً ومركزاً تابعاً لوزارات ومؤسسات حكومية أخرى برامج تدريبية وفقاً لعمل ونشاط تلك الجهات.

رغم التقدم النسبي الذي تحقق في التعليم الفني والتدريب المهني إلا أن التطورات المتسارعة تجعل من ذلك التطور غير كافٍ

وتعمل وزارة التعليم الفني والتدريب المهني على مراجعة وتطوير المناهج لتتماشى مع التطورات العلمية والتقنية والخروج من الوضع الأكاديمي والنظري والمهارات والتخصصات التقليدية. وقد أظهرت نتائج مسح الطلاب للقوى العاملة لعام 2003 انتقال الاقتصاد الوطني إلى المهارات الإدارية والقيادية والمحاسبية واللغة الأجنبية والحاسوب وتشغيل وصيانة المعدات الميكانيكية والكهربائية والالكترونية، مع انخفاض الكفاءة الداخلية والخارجية لنظام التعليم الفني والتدريب المهني. كما أظهر تعدد أشكال البطالة وانخفاض أجور العاملين ومحدودية مساهمة المرأة، مع اتساع أنشطة القطاع غير المنظم والمؤسسات الفردية والصغيرة، وانخفاض مستوى التأهيل العلمي والعملية لقوة العمل في الاقتصاد الوطني والداخلين الجدد إليه، الأمر الذي يجعل الهرم الحالي لقوة العمل يتصف بقاعدة عريضة من العمالة غير الماهرة، وفائض في التخصصات الأدبية والإنسانية، وعجز حاد في العمالة الماهرة والفنية والتقنية والإدارة الحديثة.

وإزداد الإنفاق العام على التعليم الفني والتدريب المهني من 0.4% في عام 2000 إلى 0.9% في عام 2004. كما توفر خلال السنوات الماضية مساعدات وقروض خارجية، إلا أن المتاح ما زال دون المستوى لإحداث نقلة نوعية في هذا النوع من التعليم ومعالجة إختلالاته الهيكلية. كذلك، مازال اهتمام القطاع الخاص بالتعليم الفني والتدريب المهني ضعيفاً، مع دور محدود لصندوق التدريب المهني الذي يساهم القطاع الخاص بتمويله جزئياً.

لا يزال اهتمام القطاع الخاص بالتعليم الفني والتدريب المهني ضعيف جداً ولا يرقى إلى المستوى المطلوب

ويتطلب تطوير نظام التعليم الفني والتدريب المهني بمؤسساته ومدخلاته ومخرجاته، تفعيل إستراتيجيته، وإيجاد التمويل اللازم لتحقيق أهدافها المرورية، وإيجاد آليات فاعلة لاستثمارات القطاع الخاص في التأهيل والتدريب وإنشاء المعاهد الحديثة وخاصة للفتيات.

أما التعليم العالي، فقد أنشأت الدولة 5 جامعات حكومية منذ عام 1995 لتنضم إلى جامعتي عدن وصنعاء اللتين تأسستا في مطلع سبعينيات القرن العشرين. وسمحت الدولة بإنشاء الجامعات الأهلية، حتى بلغ عددها 8 جامعات تشمل كليات تطبيقية ونظرية تتشابه في تخصصاتها ومناهجها ومقرراتها مع الكليات الحكومية. وشمل التعليم العالي خلال المرحلة السابقة كليات المجتمع ضمن مرحلة دراسية تمتد 3 سنوات بعد التعليم الثانوي. ونظراً لحدائث هذا النوع من التعليم، فقد بلغ عدد الملتحقين به 1,216 طالب في عام 2003/02 منهم 248



إناث في تخصصات فنية وتقنية متوسطة. كما يشمل التعليم العالي المعاهد العليا التابعة لعدد من الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية. ورغم أهمية هذه المعاهد، مثل معهد العلوم الإدارية ومعهد القضاء ومعهد العلوم الصحية ومعاهد المعلمين والمعلمات، فإن الإقبال والالتحاق بها مازال محدوداً.

وتستند أهداف وسياسات التعليم العالي إلى القانون رقم 18 لسنة 1995 وتعديلاته. واعتمدت الجامعات الحكومية منذ نشأتها سياسة الباب المفتوح في القبول. وفي ضوء التعديلات الأخيرة، وضعت ضوابط للقبول والقيود والتي تعززت أكثر مع إنشاء المجلس الأعلى للجامعات في عام 1997. وقد ازدادت أعداد الطلاب في التعليم الجامعي من 42 ألف طالب منهم 16% طالبة في عام 1991 إلى 181,300 طالب منهم 25.6% طالبة في عام 2003. ويتوزع العدد الأكبر وبنسبة 86.9% في التخصصات الأدبية والإنسانية مقابل 13.1% في التخصصات العلمية والتطبيقية، مما يعكس خللاً هيكلياً في مخرجات التعليم الجامعي ويتعارض مع هدف تأهيل الإنسان القادر على العمل والإبداع والتفاعل مع متطلبات التنمية والمجتمع المتغيرة في عصر تسوده العولمة وثورة التكنولوجيا. ويمتد التحيز كذلك لصالح التخصصات الإنسانية على مستوى الدراسات العليا، فمن 1,374 طالب في الدراسات العليا في عام 2003/02، تخصص 1,145 في العلوم الاجتماعية والتخصصات الإنسانية الأخرى، وكذلك الأمر بالنسبة لنصف المبتعثين للخارج في مساقات الماجستير والدكتوراه.

وتظهر إشكالية الموازنة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات التنمية بـ 17,726 خريج وخريجة في عام 2003/02 من جميع الجامعات الحكومية والأهلية، يتوزعون بذات النسب بين التخصصات العلمية والإنسانية. كذلك، يعود تردي الكفاءة الخارجية للتعليم الجامعي إلى ضعف كفاءته الداخلية حيث لا تزال المناهج دون مواكبة للتطوير والتجديد، مع ضعف الاهتمام بثورة المعلومات والتكنولوجيا إلا في قشورها. وتحتاج البوادر المشجعة التي ظهرت في الآونة الأخيرة لتطوير المناهج وأساليب التدريس إلى تعزيز ودعم مستمرين. فميزانيات الجامعات الحكومية مازالت غير قادرة على توفير الاحتياجات الأساسية، كما لا يزال الإنفاق الجاري يستحوذ على 80% منها.

وينتهي الفصل الخامس بالتعرض إلى واقع البحث العلمي في اليمن، لما له من صلة وأثر مباشرين في تكوين المعرفة وتعزيز التنمية البشرية. وقد تم إنشاء وزارة للتعليم العالي والبحث العلمي في عام 1990، والتي ألغيت في التشكيلات الوزارية اللاحقة لتعود من جديد في التشكيل الحكومي لعام 2001، والتي بادرت إلى إنشاء المجلس الأعلى للبحث العلمي في مطلع 2002 ليتولى تنشيط البحث العلمي وتنظيمه ورسم سياساته. ورغم أهمية هذه الإجراءات، إلا أن حدثتها من جهة، وانحصار البحث العلمي حالياً في مجالات إنسانية واجتماعية من جهة ثانية، لا تجعله يرتقي لمواكبة التقدم العلمي ولا مواجهة الاحتياجات الإنسانية المعاصرة.

ويتركز البحث العلمي في الجامعات والمراكز العلمية والبحثية التي تتبعها، وفي عدد من المراكز المستقلة وبعض الوزارات. وتقدر قوة البحث العلمي في اليمن بحوالي 3,000 باحث فقط، كما أن تمويل بحوث أعضاء هيئة التدريس لا تتجاوز 1% من موازنة الجامعات. ويعد النشر العلمي محدوداً للغاية، حيث تصدر معظم المؤسسات البحثية مجلات غير منتظمة. ورغم

يعكس واقع التعليم
العالي استمرار
الفجوة بين ما هو
نظري وبين التطبيق
العلمي

يشكل البحث العلمي
عنصراً أساسياً في
تكوين المعرفة
والثروة القومية



ندرة البحث العلمي في العلوم التطبيقية، فإنها محصورة في مجالي الزراعة والثروة السمكية باستثناءات في حدود ضيقة. وتقود هذه الأوضاع مجملها إلى ضرورة صياغة وتفعيل استراتيجية وطنية للبحث العلمي ومعالجة ضعف تنظيمه المؤسسي.

وأخيراً، يتناول **الفصل السادس** في جزئين أساسيين دور تقنية المعلومات في تحقيق التنمية البشرية، ودور وسائل الإعلام في نشر المعرفة. فقد غدت المعلوماتية عنصراً جوهرياً في معادلة التطور، وأحد روافد المعرفة. ونتيجة دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حدثت القفزة الكبيرة، واختصرت المسافات الزمنية والمكانية، وكسرت كل الحواجز والحدود، وحولت العالم إلى شاشة إلكترونية صغيرة. وقد بدأ الاهتمام الرسمي بالمعلوماتية بإنشاء المركز الوطني للمعلومات في عام 1995، والذي أنيط به بناء وإدارة نظام وطني متكامل للمعلوماتية. وقام المركز بوضع إستراتيجية تغطي 19 قطاعاً إنتاجياً وخدمياً. وتتضمن الإستراتيجية سياسات تتناول تنمية الموارد البشرية، وتشجيع الاستثمار في قطاع المعلومات، وتطبيق التكنولوجيا في الإدارة. ويبلغ عدد مؤسسات المعلومات 53 مؤسسة، إضافة إلى 186 وحدة معلومات حكومية. وبلغت أجهزة الحاسوب الشخصي حوالي 210 ألف منها 40 ألف في المنازل، وبمعدل انتشار 2.4 جهاز لكل 100 شخص. وبلغت الشركات العاملة في نظم تكنولوجيا المعلومات 130 شركة منها 39 شركة كبيرة في عام 2002. وتمثل الشبكات الحاسوبية (Client Server) 85% من الشبكات مقابل 15% من نوع (Host Terminal). وتعتمد الشبكات المستخدمة تقنية الربط الشبكي السلكي بنسبة 97.6%.

وشهدت الاتصالات الهاتفية الثابتة تطوراً ملحوظاً، إذ وصلت السعات المجهزة إلى 1.2 مليون خط في عام 2003، منها 685 ألف خط عامل. كما تم تنفيذ مشروع الاتصالات الريفية بسعة 115 ألف خط. وبلغت خطوط الهاتف النقال بنظام GSM حوالي 685 ألف خط في عام 2003 بعد أن تم إدخال هذه الخدمة من قبل شركتين خاصيتين منذ عام 2001.

وتم إدخال خدمة الإنترنت في عام 1996 بعدد مشتركين لا يتجاوز 500 مشترك. وتزايد هذا العدد ببطء حتى وصل إلى 7 ألف في عام 2001. وفي عام 2002، تم ربط خدمة الإنترنت بالشبكة العالمية مع توفير سعة أولية تخدم 30 ألف مستخدم. ويقدر معدل استخدام الإنترنت في اليمن بحوالي 15 لكل 10,000 شخص، وهو الأدنى في المنطقة العربية. وأظهر المسح المعلوماتي لعام 2002 أن 78% من جمع البيانات والمعلومات يتم بوسائل تقليدية وأن 62% من العمليات تتم بطرق يدوية. ويعكس هذا الوضع عدم مواكبة التحولات المعلوماتية والحاجة إلى مضاعفة الجهود لأتمتة العمل المعلوماتي. ويمثل إنشاء مدينة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتي دشنت مرحلتها الأولى في مايو 2002 منعطفاً جاداً في هذا التوجه. وتعنى المدينة بتعزيز شبكة ترانس المعطيات والبوابة اليمنية - الدولية للإنترنت، وتعمل على تشغيل أكاديمية لتدريس شبكات الكمبيوتر والمعهد العام للاتصالات ومركز تنمية المبدعين. ويتطلب مجتمع المعلوماتية تعزيز ثقافة التغيير والتكيف الاجتماعي مع احتياجات التطور المعرفي. ويستدعي هذا الأمر رصد استثمارات كبيرة وعاجلة في نظم التعليم والتدريب والتأهيل في ظل مجتمع يعاني من الأمية الأبجدية ومتوسط دخل فرد منخفض. ويواجه إنشاء مجتمع المعلوماتية

تعد المعلوماتية
عنصراً جوهرياً في
التطور، وأحد
روافد المعرفة التي
تعتبر حجر الزاوية
في تحقيق التنمية
البشرية



كذلك ضعف قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وندرة المحتوى المعرفي باللغة العربية، وضعف الدراسات الجامعية والعليا في مجال المعلوماتية، ومحدودية أنشطة البحث والتطوير.

يتوقف الدور
المعرفي لوسائل
الإعلام على قدرة
مؤسساته في إقامة
حوار وضمن حرية
الأفكار والمنتجات
الفنية والأدبية

أما فيما يتعلق بدور الإعلام في نشر المعرفة، وهو الجزء الثاني من الفصل السادس، فإنه يشدد على أن المعرفة ما كانت لتنتشر وتتبادل التأثير والتأثر دون وسائل الإعلام والاتصال. وقد أتاح اتساع بث الوسائل المقروءة والمسموعة والمرئية تعميم المعرفة متجاوزاً كافة الحدود وكل أشكال الرقابة، ليجعل منها قوة ضاربة وسلاح ذو حدين. وهذا ما يجعل ويحتم على الإعلام ووسائله، التحول من مجرد ناقل للأخبار وناشر للمعلومات إلى مؤسسات اجتماعية وثقافية وتربوية.

بيد أن وسائل الإعلام في اليمن تشهد تراجعاً على كافة الأصعدة. فقد تراجع عدد الصحف والمجلات من 131 صحيفة ومجلة في عام 1992 إلى 95 صحيفة ومجلة في عام 2002 وإلى 86 عام 2003. وتتسم معظمها بضعف الأداء المهني وتدني المضامين المعرفية والثقافية، فضلاً عن سيادة المضمون السياسي والأيديولوجي في أغلبها على حساب المعارف الأخرى. ويقتصر توزيع أغلب الصحف والمجلات على المدن الرئيسية وبعض المراكز الحضرية، مما يعكس محدودية تأثيرها على النسبة العالية من المواطنين في الأرياف. وتبث من اليمن قناة تلفزيونية محلية واحدة وأخرى فضائية. وقد أظهرت نتائج مسح الفقر لعام 1999 أن هناك 86 جهاز راديو و54 جهاز تلفزيون و9 أجهزة استقبال فضائي لكل ألف من السكان، وهي من المعدلات التي تجعل اليمن في أسفل قائمة الدول العربية.

وتستحوذ البرامج المتصلة بقضايا المعرفة والثقافة في وسائل الإعلام اليمنية المرئية والمسموعة على 13.7% فقط من إجمالي ساعات البث الإذاعي والتلفزيوني. كذلك، كشف تقييم حال وسائل الإعلام اليمنية استمرار ممارسة أدوار تقليدية وعجزها عن منافسة ثقافة الصورة وسيطرة النمط التلفزيوني والعالم الافتراضي المتلفز. وتبين الدراسات عن المشاهد اليمني أن نسبة مشاهدة القنوات التلفزيونية المحلية تتناقص بشكل مستمر لصالح القنوات الفضائية الخارجية. وترتفع نسبة المشاهدين للبرامج الثقافية والعلمية عبر الفضائيات العربية إلى 70% مقارنة بنسبة 32% عبر القنوات المحلية. ويفتقر اليمن إلى مؤسسة إنتاج سمعي-بصري تعنى بتطوير إنتاج المواد الإعلامية التي تلبي احتياجات الجمهور وتستجيب لمتطلبات التنمية والتطوير، وإلى مؤسسات التأهيل والتدريب الإعلامي الحديث.

وتحتكر الحكومة حتى تاريخ اليوم وسائل الإعلام المرئي والمسموع، إلا أنها تعمل على إعادة النظر في قانون الصحافة وإلغاء عقوبة سجن الصحفي. ويؤكد حال الإعلام في اليمن، الحاجة الماسة إلى خلق شراكة حقيقية بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، تقوم على ديمقراطية العلاقة بين المجتمع ومؤسساته فكرياً وثقافياً وسياسياً، وطرح مجمل السياسة الإعلامية في نقاش وطني عام. كما يتطلب الأمر معالجة ضعف قدرات العاملين في الإعلام، وتواضع المخصصات المالية للإعلام بكافة وسائله وفي كافة مؤسساته.

ما لم تستوعب
وسائل الإعلام
الأدوار المتغيرة
والتطورات السريعة
التي نعيشها فإنها
ستواجه التراجع
والاستبعاد



احتساب دليل التنمية البشرية

يستند دليل التنمية البشرية في حسابيه إلى ثلاثة مؤشرات أساسية أولها طول العمر ويقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، وثانيهما التحصيل العلمي ويقاس بكل من معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين ونسبة القيد الإجمالية في جميع المراحل التعليمية، وثالثهما مستوى المعيشة ويقاس بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية).

مؤشرات دليل التنمية البشرية لعام 2003

- ? العمر المتوقع عند الولادة: 62.9 (سنة)
? معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين = 47.4
? نسبة القيد الإجمالية في جميع المراحل التعليمية = 47.8
? نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) = 830

دليل التنمية البشرية لعام 2003

- ? دليل العمر المتوقع = 0.643
? دليل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين = 0.474
? دليل نسبة القيد في جميع مراحل التعليم = 0.478
? دليل التحصيل التعليمي = 0.372
? دليل نصيب الفرد من الدخل = 0.279

دليل التنمية البشرية = 0.487



الغلاف

يظهر الغلاف الخارجي بشكل تعبيرى موضوعات المعرفة المختلفة ومكوناتها الثقافة والتعليم والمعلوماتية، إذ يشمل يمينيون ذكوراً وإناثاً وفي أعمار مختلفة تحت دائرة الضوء التي تعكس المعرفة، في حين ترتفع شجرة المعرفة وأعمدة تشير للأبجدية العربية، وفي الوقت نفسه تمثل رسم بياني يقيس الجوانب المعرفية، كما يظهر أسفل الغلاف شريط سينمائي يرمز إلى المعرفة بأبعادها المختلفة.

احتساب دليل تنمية النوع الاجتماعي

يقيس دليل تنمية النوع الاجتماعي متوسط إنجاز كل بلد من حيث العمر المتوقع والتحصيل التعليمي والدخل وذلك وفقاً لدرجة التفاوت في الإنجاز بين المرأة والرجل. ويستخدم في حسابه نفس المتغيرات المستخدمة في حساب دليل التنمية البشرية مع تعديل القيم القصوى والدنيا للعمر المتوقع عند الولادة لكل من الرجل والمرأة، حيث تصبح القيمة القصوى للرجل 82.5 سنة والقيمة الدنيا 22.5 سنة، والقيمتان المقابلتان للمرأة هما 87.5 سنة و 27.5 سنة.

أما بالنسبة لدليل الدخل، فيتم حسابه من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية للإناث والذكور وتحسبان من حصة الإناث وحصة الذكور من الدخل المكتسب، حيث تقدر هاتان الحصتان من نسبة أجر الإناث إلى أجر الذكور والنسبة المئوية للإناث والذكور من عدد السكان النشطين اقتصادياً. ويتم استخدام قيمة تبلغ 75% كمتوسط مرجح لنسبة أجر الإناث إلى أجر الذكور للبلدان التي لا تتوفر فيها بيانات عن نسبة الأجور.

مؤشرات دليل تنمية النوع الاجتماعي لعام 2003

? السكان (بالألف): 20,357

الإناث: 10,147 الذكور: 10,210

? النسبة المئوية من مجموع السكان:

الإناث: 49.9 الذكور: 50.1

? العمر المتوقع عند الولادة (سنة):

الإناث: 63.8 الذكور: 62.0

? معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (15 + سنة):

الإناث: 29.5 الذكور: 59.7

? القيد الإجمالي في جميع مراحل التعليم (%):

الإناث: 34.3 الذكور: 66.7

? السكان النشطين اقتصادياً (%):

الإناث: 25.7 الذكور: 74.3

دليل تنمية النوع الاجتماعي لعام 2003

- ? دليل العمر المتوقع الموزع بالتساوي = 0.643
 ? دليل التحصيل التعليمي الموزع بالتساوي = 0.420
 ? دليل الدخل الموزع بالتساوي = 0.279

دليل تنمية النوع الاجتماعي = 0.447

احتساب دليل تمكين النوع الاجتماعي

يستند مقياس تمكين النوع الاجتماعي والذي يقيس التمكين النسبي للرجل والمرأة إلى ثلاثة مؤشرات رئيسية هي (1) المشاركة الاقتصادية مقاسة بالنسبة المئوية لكل من المرأة والرجل من المناصب الإدارية والأعمال المهنية والفنية، (2) المشاركة السياسية مقاسة بالنسبة المئوية لكل من المرأة والرجل من المقاعد البرلمانية، و(3) السيطرة على الموارد الاقتصادية مقاسة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وفي جميع هذه المؤشرات الثلاثة، يتم استخدام متوسط مرجح لعدد السكان للتوصل إلى نسبة مئوية معادلة موزعة بالتساوي لكلا الجنسين. ويتم وضع دليل لكل مؤشر عن طريق قسمة النسبة المئوية المعادلة الموزعة بالتساوي على 50%.

احتساب دليل الفقر البشري

يتناول دليل الفقر البشري نواحي الحرمان لحياة الإنسان من حيث ثلاثة أبعاد أساسية. ويمثل الحرمان الأول البقاء على قيد الحياة ويعبر عنه بالنسبة المئوية للأشخاص الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين. ويمثل الحرمان الثاني المعرفة ويعبر عنه بالنسبة المئوية للبالغين الأميين، فيما يعتبر الحرمان من مستوى معيشة لائق الحرمان الثالث والذي يعبر عنه بثلاثة متغيرات هي (1) النسبة المئوية لمن لا يحصلون على مياه مأمونة، و(2) النسبة المئوية لمن لا يحصلون على الخدمات الصحية، و(3) النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص متوسط أو شديد في الوزن.

مؤشرات دليل الفقر البشري لعام 2003

- ? الأشخاص الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين من العمر = 18.3%
- ? معدل الأمية بين البالغين (15+ سنة) = 52.6
- ? السكان الذين لا يحصلون على:
 - مياه مأمونة = 52.0
 - خدمات صحية = 42.0
- ? الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن = 46.0%

دليل الفقر البشري = 44.0

مؤشرات دليل تمكين النوع الاجتماعي

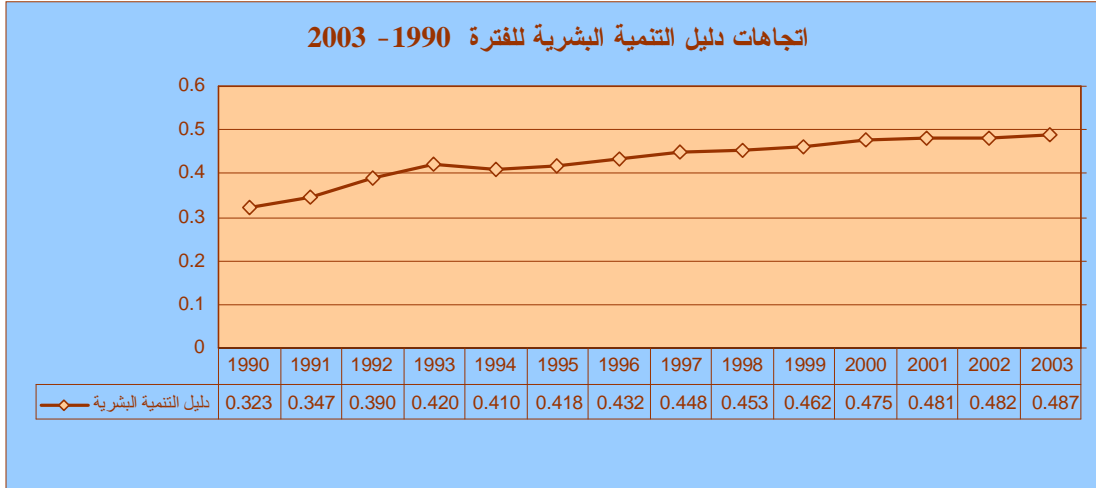
- ? التمثيل البرلماني (%):
الإناث: 0.3 الذكور: 99.7
- ? المناصب الإدارية (%):
الإناث: 4.0 الذكور: 96.0
- ? المناصب المهنية والفنية (%):
الإناث: 15.0 الذكور: 85.5
- ? النسبة المئوية المعادلة الموزعة بالتساوي فيما يتعلق بالتمثيل البرلماني = 0.60
- ? النسبة المئوية المعادلة الموزعة بالتساوي فيما يتعلق بالمناصب الإدارية = 7.7
- ? النسبة المئوية المعادلة الموزعة بالتساوي فيما يتعلق بالمناصب المهنية والفنية = 25.25

دليل تمكين النوع الاجتماعي

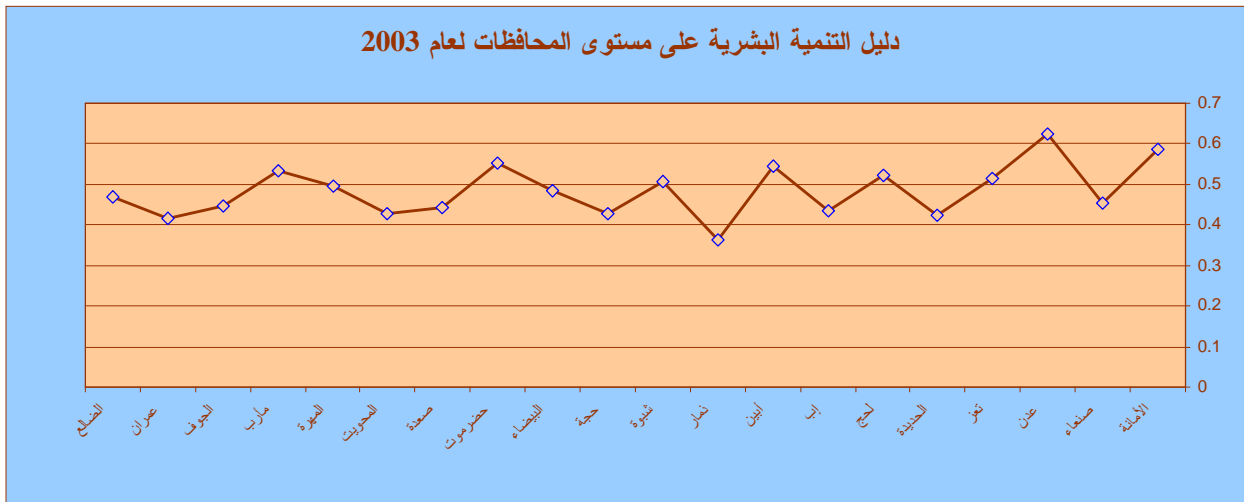
- E دليل التمثيل البرلماني = 0.012
- E دليل المناصب الإدارية = 0.154
- E دليل المناصب المهنية والفنية = 0.51
- E متوسط دليلي المناصب الإدارية والمهنية والفنية = 0.332
- E دليل الدخل الموزع بالتساوي = 0.010

دليل تمكين النوع الاجتماعي = 0.118

تقرير التنمية البشرية

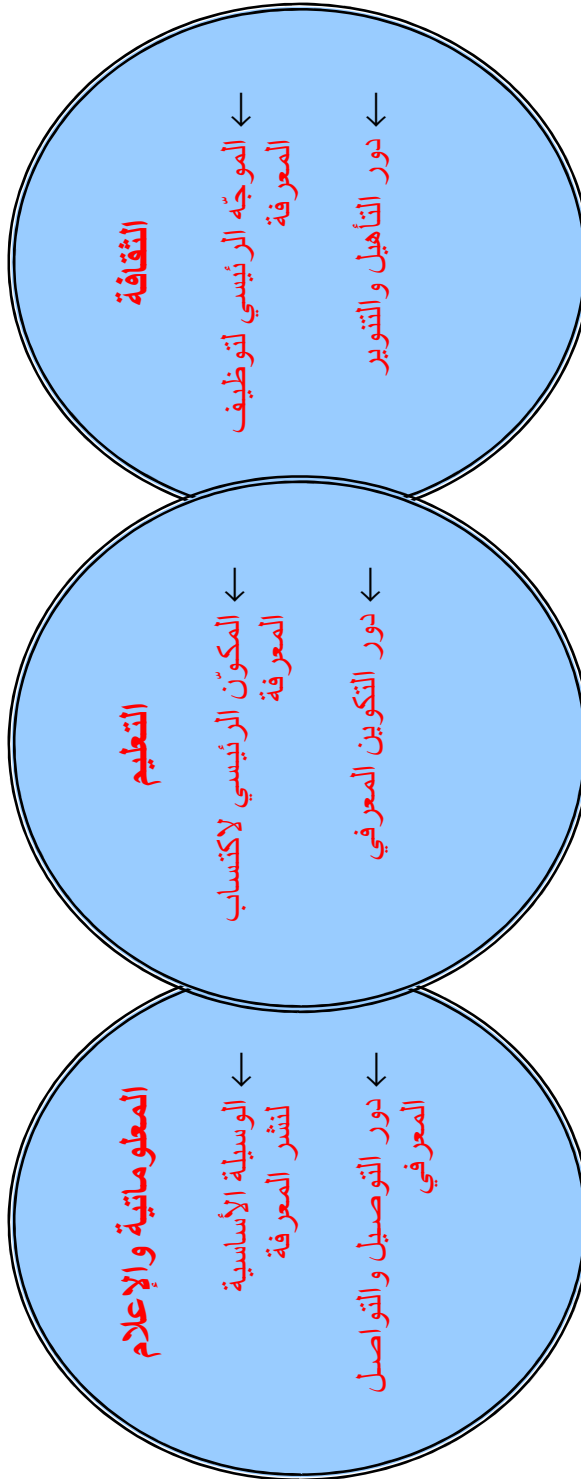


تطور دليل التنمية البشرية خلال العقد الأخير من 0.323 في عام 1990 إلى 0.448 في عام 1997 وإلى 0.475 في عام 2000 وإلى 0.487 في عام 2003، نتيجة التأثير المتبادل لمكوناته الثلاثة. وتبين اتجاهات الدليل ارتفاع العجز بقدر طفيف خلال السنتين الأولى من التسعينات وتذبذب قيمته نتيجة تأثير دليل الدخل في منتصف ذلك العقد، ومن ثم أخذت قيمته في الارتفاع بشكل مستمر لينخفض العجز بحوالي 11% خلال النصف الثاني من التسعينات.



تعكس مؤشرات التنمية البشرية بين المحافظات تبايناً كبيراً يظهر في دليل التنمية البشرية على مستوى المحافظات والذي يتراوح بين 0.412 لمحافظة الجوف كحد أدنى و0.619 لمحافظة عدن كحد أقصى، وبنسبة تفاوت 67%.

ثلاثية المعرفة وأدوارها



تحديات المعرفة

التحديات الداخلية

- ← تواضع النمو الاقتصادي وارتفاع للنمو السكاني
- ← ارتفاع معدلات الأمية والفقر والبطالة
- ← نتائج الإرهاب الداخلي
- ← تداخل دور القبيلة مع دور الدولة
- ← حداثة الممارسة الديمقراطية
- ← انخفاض المستوى الثقافي العام
- ← هيمنة السياسة على النشاط الثقافي والفكري والأدبي
- ← سيطرة الدولة على أدوات الثقافة
- ← الجهل بالتراث الثقافي
- ← تحوّل ظاهرة القات إلى ثقافة يمنية
- ← الاختراقات الثقافية العالمية
- ← قصور دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية
- ← ضعف القاعدة التعليمية والكفاءة الداخلية والخارجية لنظم التعليم والتدريب
- ← غياب شبه كلي لأنشطة البحث والتطوير العلمي
- ← انخفاض الطلب على المعرفة المعلوماتية
- ← سيطرة الدولة على وسائل الإعلام
- ← ضعف مؤسسات ووسائل الإعلام
- ← محدودية دور وفاعلية المرأة اليمنية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وفكرياً
- ← ضعف الدور المعرفي واقتصادياته لدى القطاع الخاص والمجتمع المدني
- ← عدم ملاءمة مناخ الاستثمار لاقتصاديات المعرفة

التحديات الخارجية

- ← العولمة وتحرير التجارة الخارجية
- ← تحول العالم إلى شاشة الكترونية صغيرة
- ← الانتقال من اقتصاد الموارد إلى اقتصاد المعرفة
- ← صراع دولي للسيطرة على المعرفة
- ← نظام دولي جديد أحادي القطبية
- ← تدني القروض والمساعدات لليمن
- ← غياب عمل معرفي عربي موحد
- ← ظاهرة الإرهاب الدولي

مبادرات الإصلاح في ظل الصراع على المعرفة

مبادرات اليمن وتوجهاتها

- ← مواصلة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري
- ← تنفيذ إستراتيجية التخفيف من الفقر
- ← حلّ كافة خلافات الجوار بالطرق السلمية
- ← مكافحة الإرهاب الداخلي والدولي
- ← تفعيل قانون السلطة المحلية
- ← دمج التعليم الديني في التعليم الموحد
- ← تفرد اليمن بتبني مبدأ الحوار في مكافحة الإرهاب والتعصب
- ← التحفظ على المبادرات الأمريكية بشأن الإصلاحات السياسية في الشرق الأوسط
- ← تلازم الإصلاحات مع تحقيق السلام الشامل في المنطقة

مبادرة الإسكندرية 2004

- ← إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية وثقافية
- ← أولوية قضايا المعرفة والتعليم والثقافة
- ← القضاء على منابع التطرف الديني
- ← إشاعة ثقافة الديمقراطية
- ← تغيير النظرة السياسية والاجتماعية عن المرأة.

مبادرة الشرق الأوسط الكبير 2004

- ← إجراء إصلاحات ديمقراطية في العالم العربي
- ← مكافحة الفساد
- ← تطوير القطاع الخاص والمجتمع المدني
- ← سيادة القانون
- ← ضمان حقوق الإنسان

مؤشرات وقضايا وسياسات الثقافة

سياسات الثقافة

- ← إدخال تغييرات جذرية في البناء الاجتماعي والثقافي
- ← تجديد الإطار المرجعي الثقافي
- ← تقبل عمليات التحديث وتوسيع منابر النشاط الثقافي
- ← زيادة الإنفاق على الثقافة
- ← دعم الأنشطة الفردية والمؤسسات غير الحكومية
- ← الاستفادة المثلى من آفاق ومجالات العولمة
- ← تصحيح المسار الفقهي وتشجيع الاجتهاد الديني
- ← تأصيل قواعد الحوار ونبذ التعصب والتطرف
- ← مكافحة ظاهرة حمل السلاح والنار والقتال
- ← إيلاء قضايا المرأة والنوع الاجتماعي مزيداً من الاهتمام
- ← الخروج من دائرة الخطاب السياسي الحديث والممارسة الاجتماعية التقليدية
- ← تفعيل مشروع الإستراتيجية الوطنية للثقافة

قضايا الثقافة

- ← انخفاض المستوى الثقافي
- ← ارتفاع مستوى الأمية
- ← غياب مجتمع التحديث
- ← تراجع حجم ودور الشريحة الوسطى
- ← وهن المؤسسات غير الحكومية
- ← تداخل دور القبيلة مع دور الدولة
- ← ضعف الممارسة الديمقراطية
- ← هيمنة السياسة على مؤسسات الثقافة وأدواتها ووسائلها
- ← الاختراقات الثقافية العالمية
- ← غياب الثقافة العامة في نظم التعليم والتدريب
- ← محدودية المؤسسات والأندية الثقافية الخاصة بالمرأة
- ← الجهل بالتراث الثقافي وقيمه الثقافية والتنمية
- ← تعرض المواقع الأثرية والتراث المادي وغير المادي للإهمال والتشويه والعبث والتدمير
- ← غياب كلي للإنتاج السينمائي والمسرحي

مؤشرات الثقافة

- ← الإنفاق على قطاع الثقافة 0.23% من الإنفاق العام
- ← عدد الكتب المودعة 1,405 كتاب خلال الفترة 2003-2000
- ← ترميم 4 متاحف وبناء 3 متاحف جديدة
- ← ترميم الأبنية وتطوير البنية التحتية لعدد من المدن التاريخية

مؤشرات وقضايا وسياسات نظام التعليم والتدريب

السياسات

- ← تحديث قانون التعليم
- ← تنسيق الإستراتيجيات القطاعية وتحديد الأولويات وتنفيذها
- ← السماح بمرونة الحركة بين فروع التعليم
- ← تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية
- ← تنفيذ الخارطة المدرسية
- ← معالجة الرسوب والتسرب
- ← تفعيل وتمويل إستراتيجية التعليم الفني والتدريب المهني
- ← حث القطاع الخاص على زيادة استثمارات في التعليم الفني والتدريب المهني وإنشاء المعاهد والتخصصات الحديثة
- ← صياغة وتفعيل إستراتيجية وطنية للبحث العلمي والتطوير التقني
- ← إغلاق كافة المراكز والمدارس الدينية الخاضعة لإشراف جهات غير حكومية أو غير مرخصة

القضايا

- ← تدني أعداد الملتحقين بالتعليم الفني والتقني والمهني
- ← انعدام الجسر بين التعليم الفني والتعليم العالي
- ← فتاوة السكان وارتفاع معدل نموه
- ← تفشي الأمية الأبجدية لدى نصف السكان
- ← ارتفاع نسب التسرب
- ← انخفاض حقوق الفتاة في التعليم
- ← تراجع أعداد مراكز محو الأمية وقصور كبير في التمويل
- ← تدني الكفاءة الداخلية لنظام التعليم والتدريب
- ← تدني الكفاءة الخارجية لنظام التعليم والتدريب
- ← خلل هيكلي في العرض والطلب في سوق العمل
- ← تواضع الوسائل والتجهيزات والمختبرات والأنشطة الصفية وغير الصفية

المؤشرات

- ← صدور القانون العام للتربية والتعليم في عام 1992
- ← إقرار الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية في عام 1998
- ← صدور قانون حقوق الطفل في عام 2002
- ← دمج التعليم الديني بالتعليم العام في سنة 2001
- ← الإنفاق على نظام التعليم والتدريب يبلغ 17.2% من الإنفاق العام و 6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2003
- ← تقدير الأمية بين السكان 10 سنوات فأكثر بـ 55% في الريف و 27.3% في الحضر، وبين نساء الريف 78.2%
- ← عدد الملتحقين بمراكز محو الأمية 112 ألف دارس
- ← تضاعف أعداد الملتحقين بالتعليم العام من 2.2 مليون في عام 1991 إلى 4.3 مليون في عام 2003
- ← معدل الالتحاق بالتعليم العام 60% من السكان (6-17 سنة)
- ← معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي 64% من السكان (6-14 سنة)
- ← معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي 39.3% من السكان (15-17 سنة)
- ← بلغ الإنفاق الجاري 95% من إجمالي الإنفاق على التعليم
- ← بقاء 1.9 مليون من البنات ومليون من الأولاد خارج المدارس
- ← يعتبر 50% من المباني المدرسية غير صالحة
- ← يتسرب 50% من المقبولين في مرحلة التعليم الأساسي قبل إكمال المرحلة
- ← تباين الكثافة الفصلية بين 54 طالب في أمانة العاصمة و 17 طالب في الجوف

تابع- مؤشرات وقضايا وسياسات نظام التعليم والتدريب

السياسات

- ← تنفيذ الفصل الكامل لمرحلة التعليم الأساسي عن الثانوي في المباني والإدارة والمعلمين
- ← توسيع عملية تطوير المناهج لتشمل مختلف عناصر المنظومة التربوية
- ← توفير شبكة المعلومات والمكتبات لمختلف البرامج والتجديدات التربوية
- ← تقدير احتياجات النظام التعليمي من التخصصات العلمية والنوعية
- ← تعزيز قاعدة البحث العلمي من خلال زيادة الإنفاق عليه إلى حدود 1% من الناتج المحلي الإجمالي
- ← تطوير الدراسات العليا والبحوث في الجامعات
- ← تعديل قانون التعليم العالي لعام 1995 في عامي 1997 و 2000
- ← قصر القبول في التعليم العالي على معدل 70% فما فوق

القضايا

- ← تطوير محدود للكتب والمناهج والأساليب
- ← افتقار الاقتصاد الوطني إلى المهارات والتخصصات والتقنيات ووسائل الإنتاج والصيانة والتشغيل الحديثة
- ← اتساع أنشطة القطاع غير المنظم وتنامي المؤسسات الفردية والصغيرة
- ← شحة الإنفاق الاستثماري والتطويري للجامعات والبحث العلمي
- ← انحصار البحث العلمي في مجالات إنسانية واجتماعية عامة
- ← غياب المعارف والخبرات والإمكانيات للقيام بأنشطة إبتكارية ومواجهة الاحتياجات والتحديات المعاصرة

المؤشرات

- ← تزايد عدد المباني المدرسية من ألف مبنى في عام 1991 إلى 13,335 مبنى في عام 2003
- ← بلغ عدد المعلمين 206,000 (36,000 فقط إناث)
- ← بلغ عدد الطلاب في التدريب المهني 8,000 طالب في عام 2003
- ← ارتفع عدد الجامعات إلى 7 جامعات حكومية و 8 جامعات أهلية
- ← تزايد أعداد الطلاب في التعليم الجامعي من 42 ألف في عام 1991 إلى 193 ألف في عام 2003
- ← بلغت مخرجات التعليم الجامعي 17,700 في عام 2003
- ← يقدر الالتحاق والتخرج في التخصصات الأدبية والإنسانية 85% من الإجمالي و 15% في التخصصات العلمية والتطبيقية
- ← بلغ الإنفاق الجاري 80% من الإنفاق على التعليم العالي

مؤشرات وقضايا وسياسات المعلوماتية

السياسات

- ← تطوير البنية الأساسية للمعلوماتية وتهيئة مقومات مجتمع المعرفة
- ← تحسين القدرات والمهارات الفنية والإدارية ورفع كفاءتها المؤسسية لإدارة الأنشطة المعلوماتية في كافة الأجهزة الحكومية
- ← إنشاء المراكز الوطنية للتعليم عن بعد وتشجيع الدراسات المتخصصة والعليا في مجال المعلوماتية
- ← تشجيع التوسع في أنشطة البحث والتطوير في مجال المعلوماتية والشبكات والحزم البرمجية

القضايا

- ← ضعف قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإنتاجي
- ← ندرة المحتوى المعرفي باللغة العربية
- ← ضعف الدراسات الجامعية والعليا في مجال المعلوماتية
- ← محدودية أنشطة البحث والتطوير

المؤشرات

- ← إنشاء المركز الوطني للمعلومات في عام 1995
- ← إقرار الإستراتيجية الوطنية للمعلومات
- ← إنشاء مدينة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في عام 2002
- ← بلغ عدد مؤسسات المعلوماتية 53 مؤسسة و186 وحدة معلومات حكومية في عام 2004 وعدد الشركات الخاصة 130 شركة في عام 2002
- ← 85% من الشبكات (Client Server) و 15% (Host Terminal) و97.6% من شبكات الربط سلكية
- ← بلغت الساعات الهاتفية المجهزة 1.2 مليون خط في عام 2003
- ← تقدر السعة في الريف بـ115 ألف خط، و685 ألف خط نقال نظام GSM في عام 2003
- ← ارتفع عدد مشتركى خدمة الإنترنت من 500 في عام 1996 إلى 30 ألف في عام 2002
- ← يوجد 2.4 جهاز كمبيوتر لكل 100 شخص، و15 مستخدم إنترنت لكل 10,000 شخص
- ← يتم جمع 78% من البيانات والمعلومات بوسائل يدوية وتقليدية و 62% من العمليات بطرق يدوية، و 82% من البيانات والمعلومات عبر وسائل تقليدية و 18% عبر شبكية ويريد الكتروني

مؤشرات وقضايا وسياسات الإعلام

السياسات

- ← تحويل الإعلام من مجرد ناقل للأخبار وناشر للمعلومات إلى مؤسسات ثقافية وفكرية وتربوية
- ← طرح مجمل السياسات الإعلامية في نقاش وطني عام
- ← معالجة ضعف قدرات العاملين في المجال الإعلامي وزيادة مخصصات الإعلام
- ← خلق شراكة حقيقية بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني

القضايا

- ← ضعف الأداء المهني والمضمون المعرفي لوسائل وأدوات الإعلام
- ← سيادة المضمون السياسي والأيدلوجي على حساب المعارف الأخرى
- ← يحتل اليمن أسفل قائمة الدول العربية في امتلاك الأجهزة المرئية والمسموعة
- ← تمثل برامج المعرفة والثقافة 13.7% فقط من إجمالي البث المرئي والمسموع المحلي
- ← احتكار الدولة لوسائل الإعلام المرئي والمسموع وغياب شبه كلي للقطاع الخاص والمجتمع المدني
- ← عدم وجود مؤسسة إنتاج سمعي - بصري
- ← غياب مؤسسات التأهيل والتدريب الإعلامي الحديث

المؤشرات

- ← تراجع أعداد الصحف والمجلات من 131 في عام 1992 إلى 95 في عام 2002 و 86 في عام 2003
- ← يوجد قناة تلفزيونية واحدة وأخرى فضائية
- ← بلغت الأجهزة 54 جهاز تلفزيون و 86 جهاز راديو و 9 أجهزة استقبال فضائية لكل 1,000 من السكان
- ← يُشاهد 70% من البرامج الثقافية والعلمية عبر الفضائيات و 32% عبر القنوات المحلية